PHYSICIANS FOR أطباء
HUMAN RIGHTS لحقوق الإنسان
ISRAEL إسرائيل

تعميم

وفاة الفلسطينيين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية:

الإخفاء، والقتل المنهجي، والتّستر

نوفمبر 2025

فهرس المحتويات

المقدمة

1. الإخفاء القسري

1.1 السياسة الرسمية للجيش بين تشرين أول 2023 وأيار 2024.

1.2 الإخفاقات وغياب الشفافية في أجهزة الجيش منذ أيار 2024 بوصفها استمرارًا لسياسة الإخفاء

2. القتل المنهجي

2.1. الوفاة في حجز مصلحة السجون الإسرائيلية (شَباس)

2.2. الوفاة في حجز الجيش الإسرائيلي

3. التّستر

3.1. عدم إبلاغ العائلات بوفاة ذويها

3.2. عدم نقل الجثامين من منشآت الاحتجاز العسكرية لغرض التحقيق، وعدم إجراء تشريح للجثث

3.3. إجراء عمليات تشريح للجثث دون حضور طبيب ممثل عن العائلة.

3.4. تأخيرات منهجية في تنفيذ عمليات التشريح بعد الوفاة

3.5. الامتناع عن تقديم المسؤولين للمحاكمة وعدم نشر نتائج التحقيقات

الخاتمة

المقدمة

يكشف هذا التقرير صورة قاسية للانتهاكٍ المنهجي لحقوق الإنسان، ضد الأسرى الفلسطينيين المصنَّفين كـ"أمنيين"،[1] وذلك في إطار سياسة رسمية تتبعها السلطات الإسرائيلية منذ أكتوبر 2023.[2] استنادًا إلى شهادات ومعلومات رسمية وتوثيقات جمعتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى، يتبيّن أن إسرائيل، بالتوازي مع ما ترتكبه من إبادة جماعية في قطاع غزة، تشن أيضًا هجومًا غير مسبوق ضد الأسرى الأمنيين (يُشار إليهم في هذا التقرير بـ"الأسرى الفلسطينيين"). لقد توفي خلال العامين الأخيرين، ما يقارب مئة فلسطيني أثناء احتجازهم لدى السلطات الإسرائيلية - سواء في حجز الجيش الإسرائيلي أو في السجون التابعة لمصلحة السجون (شَباس) - ومن بينهم أسرى شباب ومسنون، أصحاء ومرضى على حد سواء.

تتناول المعلومات الواردة في هذا التقرير وفي مُلحقهِ، فقط الحالات الموثّقة والمعروفة لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان وللمنظمات الحقوقية الأخرى، بينما لا يزال مصير مئات الفلسطينيين من غزة الذين اعتقلهم الجيش الإسرائيلي مجهولاً حتى اليوم، ما يرجّح أن العدد الحقيقي للضحايا أكبر بكثير مما هو موثّق هنا.

يعرض التقرير ويحلل ثلاثة محاور رئيسية لسياسة سلطات الاحتجاز الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيلية: سياسة الإخفاء القسري التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي وما زال يعتمدها؛ والقتل المنهجي للفلسطينيين الذين تمّ احتجازهم في مراكز الاعتقال العسكرية أو سجون مصلحة السجون (شَباس)؛3 والتّستر من قبل الجهات الرسمية على أسباب الوفاة من خلال تعطيل التحقيقات وغياب المساءلة ضمن منظومة القضاء وإنفاذ القانون الإسرائيلية.

تُظهر هذه المحاور، مجتمعةً، سياسة رسمية منهجية تمارسها سلطات الاحتجاز في إسرائيل ضد الأسرى الفلسطينيين، في خرقٍ واضحٍ لالتزامات

[1] وفقًا لتعريف إداريٍّ داخليٍّ لمصلحة السجون الإسرائيلية (שב"ס)، فإنّ مصطلح "الأسرى الأمنيون" يشير إلى الأسرى المشتبه بارتكابهم مخالفات أمنية ضدّ دولة إسرائيل، ويُطبَّق هذا التعريف أساسًا على الأسرى الفلسطينيين، ومن بينهم المعتقلون، والسجناء المحكومون، والمعتقلون الإداريون، و"المقاتلون غير الشرعيون". أما الفلسطينيون المتّهمون بمخالفاتٍ جنائية لا تُعدّ أمنية، فيُعرَّفون بأنهم سجناء جنائيون. ولأغراض هذا التقرير، استُخدم مصطلح "الأسرى الفلسطينيين"، بمعنى تلك الفئة من الأسرى الفلسطينيين الذين تُعرّفهم إسرائيل على أنهم "أمنيون".

[2] انظروا: منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: "انتهاك ممنهج لحقوق الإنسان: وضع الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية منذ 7.10.2023"، شباط 2024. وانظر كذلك: منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: الأخلاقيات الطبية والمعتقلين الغزيين منذ بداية الحرب 2023- موقف أخلاقي"، نيسان 2024.

[3] سيُوسَّع الحديث حول الفرق بين مراكز الاعتقال العسكرية ومرافق مصلحة السجون الإسرائيلية (שב"ס) في فصل "القتل المنهجي".

الدولة بموجب القانونين الإسرائيلي والدولي، وهي سياسة أدّت إلى مستوىً غير مسبوقٍ من الوفيات بين الأسرى الفلسطينيين أثناء وجودهم قيد الاحتجاز الإسرائيلي.

من أجل بناء قاعدة معلومات دقيقة، خصوصًا في القسم الثاني من التقرير المعنون بـ "القتل المنهجي"، عمل معدّو التقرير على مقارنة متقاطعة بين المعطيات التي حصلت عليها منظمة أطباء لحقوق الإنسان عبر طلبات حرية المعلومات، وشهادات الأسرى، والقضايا الطبية التي تابعتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان قبل وفاة أصحابها، فضلاً عن المعلومات المنشورة من قبل منظمات حقوقية أخرى. وقد شكلت تواريخ الوفاة ومرافق السجون التي وقعت فيها الوفيات الأساس لهذه المقارنة المتقاطعة. فعلى سبيل المثال، أظهرت معطيات رسمية حصلت عليها منظمة أطباء لحقوق الإنسان بالإستناد إلى قانون حرية المعلومات، أنه منذ بداية الحرب وحتى نهاية أيار 2024 توفي 43 فلسطينيًا كانوا محتجزين لدى الجيش الإسرائيلي. وقد جرى التدقيق في هذا الرقم مقابل الأسماء التي نشرتها منظمات أخرى كحالات وفاة موثّقة قبل نهاية أيار 2024، فتبين أن هويّات 25 سجيًنا فقط من هؤلاء الذين توفوا في تلك الفترة معروفة، بينما لا تزال هويّات الـ 18 الآخرين الذين توفوا في نفس الفترة مجهولة. الأمر نفسه ينطبق على حالات الوفاة التي حدثت لمحتجزين لدى مصلحة السجون.

وبناءً على تقاطع جميع المعطيات الرسمية الواردة في إطار الطلبات المستندة إلى قانون حرية المعلومات أو في إطار الطلبات الفردية للتصريح بمكان احتجاز المعتقلين، حسب تاريخ الوفاة ومكان الاحتجاز الذي تم احتجاز الأسير فيه حتى موته، يجمع هذا التقرير ويكشف معلومات تُنشر للمرة الأولى عن وفاة ما لا يقل عن 94 فلسطينيًا في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية - 68 منهم من قطاع غزة و26 من الضفة الغربية أو من فلسطينيي الداخل (يحملون الجنسية الإسرائيلية). كما يؤكّد التقرير المخاوف من أنّ عدد الفلسطينيين الحقيقي الذين لاقوا حتفهم في السجون الإسرائيلية أعلى بكثير، وخصوصًا بين فلسطينيي غزة، ويحلّل التقرير تقاعس السلطات في محاسبة المسؤولين عن هذه الوفيات.

يَفصل التحليل الوارد في التقرير بين الأسرى الفلسطينيين الذين توفوا وهم محتجزون لدى مصلحة السجون وأولئك الذين توفوا وهم محتجزون لدى الجيش، حيث تعكس هذه القسمة اختلاف أساليب سجن الأسرى الفلسطينيين، وعمل منظمة أطباء لحقوق الإنسان مع مجموعة كاملة من المنظومات من أجل الكشف عن المعلومات، ويساعد هذا الفصل أيضًا في تحديد العوامل المسؤولة عن حالات الوفاة.

1. الإخفاء القسري

1.1. السياسة الرسمية للجيش بين تشرين أول 2023 وأيار 2024

يعدّ إبلاغ ذوي المعتقل باعتقاله وبمكان احتجازه من أهم وسائل الحماية ضد محاولات السلطات عزل المعتقل.[4] وتعرّف المادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاخفاء القسري الاخفاء على أنّه:

" لأغراض هذه الاتفاقية، يُعتبر "الاختفاء القسري" أن يكون باعتقال أو احتجاز أو اختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية من قبل أعوان الدولة أو من أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين يعملون بموافقة الدولة أو دعمها أو تساهلها، يعقب ذلك رفض الاعتراف بالحرمان من الحرية أو التستر على مصير أو مكان الشخص المختفي، مما يضع هذا الشخص خارج حماية القانون ".[5]

تحظر الاتفاقية على الدولة رفض الكشف عن مصير المختَفين، حتى في أوقات الحرب أو الطوارئ. وتنصّ المادة 5 منها على أن الإخفاء القسري واسع النطاق، أو المنهجي يُعدّ جريمة ضد الإنسانية. كما يكرّس البند 7(1)(i) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذا الفعل كجريمة ضد الإنسانية يمكن مقاضاة مرتكبيها أمام المحكمة الجنائية الدولية.[6]

قبل تشرين أول 3202، كانت إسرائيل تزوّد الصليب الأحمر الدولي بقوائم الأسرى الفلسطينيين، وكان ممثلوه يقومون بزيارات دورية لمراكز الاحتجاز، تنفيذًا لالتزامات إسرائيل كطرف في اتفاقيات جنيف. تزداد أهمية الالتزام بتزويد المعلومات والسماح بزيارات الصليب الأحمر في أوقات الحرب، حيث يتزايد خطر انتهاك حقوق المحتجزين الذين يشكلون جزءًا من السكان الذين تحاربهم الدولة. لكن على الرغم من ذلك، وبعد اندلاع الحرب، أبلغت إسرائيل الصليب الأحمر بأنها لن تنقل أية معلومات عن المعتقلين الفلسطينيين الذين اعتقلتهم، وأن المنظمة لن تتمكن بعد الآن من الوصول إلى مراكز الاحتجاز -

[4] عبير بَكر، "دور المحكمة العليا في إسرائيل في تكريس جريمة الإخفاء القسري"، معهد دراسات فلسطين، شتاء عام 2025.
[5] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، 20 كانون الأول 2006.
[6] "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، الأمم المتحدة / مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

في خرقٍ واضح للقانونين الدولي والإسرائيلي.[7] جاء هذا القرار متزامنًا مع قرار منع زيارات العائلات، ومع اعتقال آلاف الفلسطينيين من غزة الذين كانوا داخل إسرائيل بتصاريح عمل أو علاج قبل السابع من أكتوبر.[8] ثم لاحقًا وبعد الاجتياح الإسرائيلي البري لقطاع غزة، تمّ اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين الآخرين من قطاع غزة.[9]

إن فهم هذه السياسة المعلَنة المتمثلة في حجب المعلومات وإخفاء الفلسطينيين من غزة، هو أمرٌ أساسيّ لمحاولة تحديد حجم سياسة القتل المنهجي للأسرى الفلسطينيين، ومن أجل توضيح أن المعطيات المقدمة في هذا التقرير ليست سوى الحد الأدنى، وأن العدد الحقيقي للأسرى الفلسطينيين الذين توفوا في الحجز الاسرائيلي من المرجح أن يكون أكبر بكثير.

كما أغلقت إسرائيل قنوات أخرى لتبادل المعلومات عن المعتقلين الفلسطينيين. فمنذ ثلاثين عامًا يدير مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) خط طوارئ للعائلات الفلسطينية من الضفة وغزة للبحث عن ذويها المعتقلين الفلسطينيين، بناءً على اتفاقٍ مع السلطات لتلقي الرد وإعطاء معلومات للعائلات عن طريق المنظمة خلال 24 ساعة من تقديم الطلب للجيش وسلطات الاعتقال الإسرائيلية. كان هذا الخطّ القناة الوحيدة تقريبًا التي يمكن عبرها للعائلات معرفة مصير ذويها المعتقلين من قبل إسرائيل. لكن وعلى الرغم من أن إسرائيل واصلت الردّ على توجهات منظمة هموكيد، لتحديد أماكن الفلسطينيين من الضفة الغربية، إلا أنها ومنذ بداية الحرب رفضت تزويد أي معلومات بما يخصّ المعتقلين من غزة، مخالفةً التزامها باطلاع الصليب الأحمر أو إنشاء مركز معلومات رسمي للعائلات من غزة، حول اعتقال ذويهم ومكان احتجازهم.[10]

طوال الأشهر التي تلت تشرين أول 2023، لم تستجب السلطات الإسرائيلية لمناشدات المنظمات الحقوقية لتحديد أماكن المعتقلين من غزة. وقد قدّم

[7]. قناة 7 (עכ"ץ 7)، تقرير بعنوان: "اللجنة الدولية للصليب الأحمر تطلب الوصول إلى المعتقلين؛ مصلحة السجون: سنُسمح الزيارة فقط للمخطوفين"، 31 تشرين الأول 2023. لاحقًا، قدّمت عدة منظمات حقوق إنسان التماسًا إلى المحكمة العليا (בג"ץ) ضدّ القرار القاضي بوقف زيارات الصليب الأحمر في مراكز الاعتقال. ومع أنّه قد مضى أكثر من عام ونصف منذ تقديم الالتماس، فإنّه لا يزال قيد النظر دون صدور أيّ قرار من المحكمة العليا، التي وافقت بالفعل على عشرين طلب تأجيل من قبل الدولة قبل أن يُعقد أيّ نقاش بشأن الانتهاك الفاضح للقانون الدولي. وقد جعلت موافقة المحكمة على هذه التأجيلات منها ورقة توت تخفي الانتهاك وشريكا في خرق حقوق الإنسان وقوانين الحرب [بالعبرية]. انظر أيضًا: هآرتس (הארץ)، تقرير بعنوان: "إسحاق عميت لمصلحة السجون: في العالم يقال إن السجون الإسرائيلية هي غوانتانامو، وأنتم تضعون المحكمة في الواجهة"، 19 آب 2025[بالعبرية].

[8] وفقًا لوزارة العمل الفلسطينية، حوالي 10,300 فلسطيني من قطاع غزة كانوا يحملون تصاريح عمل ويعملون داخل إسرائيل قبل تشرين الأول 2023. تمّ إطلاق سراح 3,200 منهم عبر معبر كرم أبو سالم (كرم شالوم) في تشرين الثاني 2023 — وبعضهم كانت لا تزال الأصفاد البلاستيكية في معاصمهم. كما جرى ترحيل نحو 6,441 إلى الضفة الغربية، وما يزال عدد كبير منهم في عداد المفقودين. انظر: مؤسسة الضمير، تقرير بعنوان: "في يوم العمال العالمي: الاحتلال اعتقل آلاف العمال الفلسطينيين بعد السابع من تشرين الأول"، أيار 2024.

[9] صحيفة ذا غارديان (naidrauG ehT)، تقرير بعنوان: "قاعدة بيانات الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن ربع المعتقلين فقط في غزة هم مقاتلون"، 5 أيلول 2025 [بالإنجليزية].

[10] مركز الدفاع عن الفرد (המוקד להגנת הפרט)، "في عداد المفقودين – اختفاء سكان قطاع غزة بعد أن كانوا في حيازة قوات الأمن"، تشرين الثاني 2024 [بالعبرية].

عدد من المنظمات منذ بداية الحرب التماسات متكررة إلى المحكمة العليا في محاولة تحديد أماكن أشخاص من غزة، تمّ أسرهم من قبل إسرائيل بحسب تقارير وشهادات، لكن المحكمة رفضت الالتماسات المرة تلو الأخرى، بل وفرضت على مقدّميها غرامات مالية، ما أضفى شرعية على سياسة إخفاء المعلومات حول مصير المعتقلين. كانت أسباب الرفض إجرائية أو شكلية، مع تجاهل جوهر القضية كانتهاك لحقوق الإنسان في الدرجة الأولى، وانتهاك للقانون الدولي، وأنه كان ينبغي إعطاء وزنٍ حاسمٍ للمسألة الموضوعية لا للمسألة التقنية المتعلقة بكيفية تقديم الالتماسات. وفي معظم الحالات، رُفضت الالتماسات دون تحديد جلسة استماع أو الاستماع إلى مرافعات مقدميها.[11]

هكذا وعلى سبيل المثال في التماس تمّ تقديمه في 11 تشرين أول 2023، لاستقصاء مكان احتجاز صحافيين فلسطينيين اثنين من غزة، رفضت النيابة العامة الرّد، مدعيّة أنه لا يوجد التزام قانوني بذلك، نظرًا للوضع القانوني لقطاع غزة، الذي، بحسب ادعائها، لا يُلزم بتطبيق أحكام القانون الإنساني الدولي.[12] وقد اعتمدت المحكمة العليا موقف النيابة العامة ورفضت الالتماس دون عقد جلسة لبحث وضعية الأطراف. وفي 22 تشرين أول 2023، تقدّمت منظمات حقوق إنسان أخرى بالتماس إلى المحكمة العليا باسم عشرة مواطنين أخرين من غزة، بطلب إصدار أمر إلى الجيش وسلطات السجون بالكشف عن مكان احتجازهم ومكان احتجاز آلاف الغزيين الآخرين الذين كانوا موجودين بشكل قانوني في إسرائيل أو الضفة الغربية واختفوا بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول. قُدِّم الالتماس بعد أن ردّت السلطات الأمنية على الطلبات الأولية قائلةً إنه "لا توجد معلومات متاحة" في قضيتهم. وقد أكدت المحكمة في حكمها عدم وجود التزام قانوني على الدولة بالإبلاغ عن مصير المعتقلين من غزة، وفرضت على الملتمسين أتعابًا قدرها 3,000 شيكل.[13] في نهاية نيسان 2024، أي بعد ستة أشهر من بدء الحرب، وبعد تقديم التماسات عديدة نيابةً عن مئات المعتقلين من غزة، حددت المحكمة أول جلسة استماع لمناقشة وضع الأطراف. قبل يومين من الجلسة، قدّم مكتب النائب العام، في ردّه على المحكمة، عنوان بريد إلكتروني للتواصل بشأن المعتقلين المفقودين من قطاع غزة، وتنسيق حجز زيارات المحامين لهم.[14]

هذه السياسة القائمة على التعتيم الكامل ومنع أي معلومات عن الصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان والعائلات حول مصير المعتقلين الفلسطينيين

[11] لمراجعة الالتماسات المختلفة، انظر: عبير بكر، "دور المحكمة العليا في إسرائيل في تكريس جريمة الإخفاء القسري"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2025.
[12] الالتماس رقم 7439/23 إلى المحكمة العليا (صدر القرار في 31/10/2023 [بالعبرية].
[13] الالتماس رقم 23/7637 إلى المحكمة العليا، "محمد كاشتة وآخرون ضدّ جيش الدفاع الإسرائيلي وآخرين" (صدر القرار في 11/6/2023).
[14] عبير بكر، "دور المحكمة العليا في إسرائيل في تكريس جريمة الإخفاء القسري"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2025.

من غزة أدّت فعليًا إلى إخفاء آلاف الأسرى من غزة طوال أكثر من نصف عام. ولا يزال مصير مئات الفلسطينيين من غزة الذين أُسروا من قبل الجيش الإسرائيلي بين تشرين الأول 2023 ونيسان 2024 مجهولاً حتى اليوم.

1.2. الإخفاقات وغياب الشفافية في أجهزة الجيش منذ أيار 2024 بوصفها استمرارًا لسياسة الإخفاء

لقد كشف "الحلّ" الذي قدّمه الجيش - والمتمثل في عنوان بريد إلكتروني مخصّص للاستعلام وتنسيق الزيارات للمعتقلين من قطاع غزة -عن نواقص وانتهاكات جسيمة. فمنذ أن أعلنت النيابة العامة هذا العنوان، واجه المحامون عوائق كبيرة في ترتيب الزيارات. إذ كانت المواعيد تُحدّد، إن حُدّدت أصلاً، لتواريخ بعيدة جدًا، تصل أحيانًا إلى عدة أشهر لاحقة. لكن المشكلة الأساسية كانت في الردود المتكررة التي تلقاها المحامون من الجيش، والتي تقول: "لا توجد لدينا أيّ مؤشرات على اعتقال أو احتجاز الشخص المذكور." وقد تكرّر هذا الردّ حتى في الحالات التي توفرت فيها أدلة واضحة على أن الجيش هو من اعتقل الشخص المطلوب الاستعلام عنه. وأشار مركز الدفاع عن الفرد إلى أنه بين أيار وتشرين الأول 2024، تلقّى نحو 004 ردّ من هذا النوع على طلباته.[15] ومن أبرز الأمثلة قضية الدكتور حسام أبو صفية، مدير مستشفى كمال عدوان في غزة. في كانون الثاني 2025 طالبت منظمة أطباء لحقوق الإنسان الكشف عن مكان احتجازه، بعد أن تمّ اعتقاله في حادثة موثّقة (على النقيض من الأغلبية المطلقة تقريبا من آلاف الاعتقالات) أثارت اهتمامًا دوليًا واسعًا. ورغم توفّر تسجيلات وشهادات توثّق اعتقاله، جاء ردّ الجيش بأن: "التحقيق أظهر أنه لا توجد لدينا أيّ مؤشرات تدلّ على اعتقال أو احتجاز الشخص المعني".[16] ولم يُعترف باحتجازه رسميًا إلا بعد ضغوط إعلامية مكثّفة استمرّت أيامًا عدة.

هذه العيوب والانتهاكات التي ظهرت منذ أيار 2024 تمثّل استمرارًا واضحًا لسياسة الإخفاء المعلنة التي اتُبعت خلال الأشهر السبعة الأولى من الحرب، وتُبقي حتى اليوم الكثير من الفلسطينيين الذين أُسروا داخل غزة خارج نطاق أي معلومات عن مصيرهم. ومن المرجّح أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء لم يعد على قيد الحياة.

ومن الأمثلة المعبّرة كذلك قضية منير الفقعاوي (41 عامًا) وابنه ياسين الفقعاوي (18 عامًا)، اللذين اعتُقلا في آذار 2024 عندما داهم الجيش منزلهما في خان يونس. طوال أشهر عديدة، حاولت عائلتهما معرفة مكان احتجازهما

[15] مركز الدفاع عن الفرد (המוקד להגנת הפרט)، "في عداد المفقودين – اختفاء سكان قطاع غزة بعد أن كانوا في حيازة قوات الأمن"، تشرين الثاني 2024 [بالعبرية].
[16] صحيفة هآرتس (הארץ): "الجيش الإسرائيلي أعلن أنّ مدير مستشفى في القطاع قد اعتُقل، ثم أوضح لاحقًا أنّه "لا توجد لديه مؤشرات" على أنه معتقل"، كانون الثاني 2025 [بالعبرية].

ومصيرهما، لكن الجيش ردّ مرارًا على طلب مركز الدفاع عن الفرد بالكشف عن مكان احتجازهما بأنه "لا توجد مؤشرات على اعتقالهما أو احتجازهما"، وذلك رغم أن القوات دخلت منزلهما واعتقلتهما أمام أسرتهما بعد التحقيق معهما، بل قال الجنود لأقاربهما: "لا فائدة من السؤال إلى أين نأخذهما".[17] فقط في تشرين الأول 2024 - أي بعد سبعة أشهر من ردّ الجيش بأنه لا توجد مؤشرات على اعتقالهما - تبيّن، وبعد التماس قدّمه مركز الدفاع عن الفرد إلى المحكمة العليا، أنّ كليهما توفّيا أثناء احتجازهما لدى الجيش الإسرائيلي. وجاء في الالتماس أن شاهدًا فلسطينيًا من غزة كان معهما يوم اعتقالهما صرّح لزوجة منير بأن الجيش استخدمهما معه كدروع بشرية، وأنه أُطلق سراحه بعد ساعات قليلة بينما بقي الأب والابن لدى الجيش ولم يُشاهدا بعدها أبدًا.[18]

إن سياسة الإخفاء القسري التي وُصفت خلال الأشهر السبعة الأولى بعد تشرين الأول 2023، المتمثّلة باعتقال فلسطينيين من قطاع غزة، ومنع أي معلومات حول مصيرهم وأماكنهم وظروفهم، بينما تحتجز إسرائيل الآلاف منهم، والإخفاقات وانعدام الشفافية منذ أيار 2024 فيما يتعلق بمصير مئات من سكان غزة المسجونين لدى الجيش، تُثبت صحة المخاوف من أن عددًا كبيرًا من هؤلاء الأشخاص لم يعودوا على قيد الحياة. وفوق ذلك، فإن هذه الانتهاكات للقانون الدولي من قبل إسرائيل، تجعل محاولة تحديد نطاق سياسة قتل الأسرى الفلسطينيين، وتتبع مصير عدد كبير من الفلسطينيين الذين أسرتهم إسرائيل، أمرًا بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

[17] صحيفة هآرتس (הארץ): تقرير بعنوان: "أبٌ وابنه اعتُقلا في قطاع غزة وماتا أثناء احتجازهما لدى الجيش، وعلمت عائلتهما بالأمر فقط بعد تقديم التماس إلى المحكمة العليا"، تشرين الثاني 2024 [بالعبرية].
[18] المرجع نفسه، انظر الحاشية رقم 14.

2. القتل المنهجي

يتناول هذا التقرير المعلومات التي جُمعت بين 7 تشرين الأول 2023 و31 آب 2025، مع الإشارة إلى أنّ هناك تقارير حول وفيات إضافية ما زالت تَرِد حتى وقت كتابة هذه السطور. لذا، ينبغي التعامل مع البيانات الواردة باعتبارها صحيحة حتى تاريخ إعداد التقرير. كما يُشار إلى أنه ومنذ تشرين الأول 2023 سُجِّلت سبعة حالات وفاة لفلسطينيين في الحجز بعد وقت قصير من إطلاق النار عليهم من قبل الجيش الإسرائيلي - غير أنّ هذه الحالات لم تُدرج في البيانات التالية لأن التقرير يركّز على من توفّوا أثناء احتجازهم في مرافق الاعتقال. وكما ورد سابقًا، يعتمد التقرير على المعلومات التي تمكّنت منظمة أطباء لحقوق الإنسان من جمعها، وهو لا يعكس العدد الكلّي للفلسطينيين الذين توفّوا في الحجز الإسرائيلي خلال الفترة المذكورة، نظرًا لكون مئات الفلسطينيين من غزة ما زالوا في عداد المفقودين حتى وقت كتابة هذه الأسطر.

تعتمد البيانات الواردة أدناه على:

- **منشورات حول عشرة تقارير تشريحٍ بعد الوفاة** شارك فيها أطباء نيابةً عن العائلات؛
- **أربعة ردود رسمية** على طلبات حرية المعلومات قُدّمت إلى مصلحة السجون، والجيش، ووزارة الصحة الإسرائيلية؛
- **شهادات أطباء فلسطينيين من غزة** كانوا محتجزين في مرافق إسرائيلية وشهدوا بعض الوفيات؛[19]
- **منشورات وشهادات شهود عيان** من منظمات أخرى مثل **الضمير** و**وزارة الأسرى في السلطة الفلسطينية**.

بناءً على هذه المصادر، تمكّنت منظمة أطباء لحقوق الإنسان من توثيق وفاة ما لا يقل عن 94 فلسطينيًا في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى 31 آب 2025. وللمقارنة: خلال العقد السابق حتى تشرين الأول 2023، توفي أقل من 30 أسيرًا فلسطينيًا أثناء احتجازهم لدى السلطات الإسرائيلية.[20]

[19] لمزيد من المعلومات حول اعتقال الطواقم الطبية الفلسطينية من غزة، انظر: منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: "اعتقال غير قانوني، وتعذيب، وتجويع: معاناة الطواقم الطبية الغزية في المعتقلات الإسرائيلية"، شباط 2025.

[20] هيئة شؤون الأسرى والمحررين، "قائمة شهداء الحركة الوطنية للأسرى في السجون ومراكز الاعتقال في إسرائيل"، 21 كانون الأول 2022.

من بين الـ 94 فلسطينيًا الذين توفّوا منذ تشرين الأول 2023:

- **42 فلسطينيًا - من غزة، والضفة الغربية، ومن حملة الجنسية الإسرائيلية - توفّوا وهم محتجزون لدى مصلحة السجون الإسرائيلية (شباس).** هوية 39 منهم معروفة كما هو مفصّل في الملحق. فيما تعذّر على منظمة أطباء لحقوق الإنسان التحقّق من هوية ثلاثة منهم، لكن تمَّ تحديد مراكز الاعتقال التي توفّوا فيها، وإثبات أنّ أحدهم قد اعتُقل في غزة.

- **52 من قطاع غزة توفّوا في حجز الجيش الإسرائيلي.** هوية 34 منهم معروفة كما هو مفصّل في الملحق، في حين تعذّر على منظمة أطباء لحقوق الإنسان التحقق من هوية 18 منهم، لكن تمَّ تحديد مراكز الاعتقال التي توفّوا فيها وتواريخ وفاتهم.

2.1. الوفاة في صفوف المحتجزين لدى مصلحة السجون الإسرائيلية (شَباس)

تُعدّ مصلحة السجون الإسرائيلية الجهة المركزية المسؤولة عن احتجاز المعتقلين والسجناء المحكومين في إسرائيل. وهي تدير نحو 33 منشأة احتجاز. ثلث هذه المنشآت مخصَّص لاحتجاز الفلسطينيين الذين تصنّفهم السلطات الإسرائيلية كـ "أسرى أمنيين". بموجب القانون الإسرائيلي، يُفترض أن توفّر مصلحة السجون احتجازًا آمنًا وإنسانيًا للسجناء، يضمن كرامتهم ويلبّي احتياجاتهم طيلة فترة الحجز.[21] لكن منذ نهاية عام 2022، ومع تشكيل الحكومة الحالية، شرع إيتمار بن غفير - الذي عُيّن وزيرًا للأمن القومي والمسؤول عن سياسة الاحتجاز - في تشديد ظروف الأسرى الفلسطينيين بدافع أيديولوجي، غايته تحويل الاعتقال نفسه ضد الأسرى الفلسطينيين إلى عقوبة مضاعفة تتجاوز سلب حريتهم.[22]

بعد تشرين الأول 2023، وفي إطار سياسةٍ معلنة، قام الوزير بن غفير، إلى جانب ضباط مصلحة السجون والسجون التي يحتجز فيها السجناء الفلسطينيون، بتحويل مرافق الاحتجاز إلى معسكرات تعذيب، حيث جُرّد الأسرى الفلسطينيون من حقوقهم الأساسية، بدءًا من الحق في الزيارات العائلية وحتى الحق في تلقي العلاج الطبي، وتعرّضوا لعنفٍ وتعذيبٍ يوميٍّ ممنهج من قبل السجّانين.[23] وقد أدّت هذه السياسة إلى مقتل عشرات الأسرى الفلسطينيين في حجز مصلحة السجون خلال العامين الماضيين. وكما هو موضح في الملحق، فقد جمعت منظمة أطباء لحقوق الإنسان

[21] الموقع الرسمي لمصلحة السجون الإسرائيلية (שב"ס)، "عن مصلحة السجون"، تموز 2020[بالعبرية].
[22] المرجع في الحاشية رقم 2، الصفحتان 3–4.
[23] منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: "انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان: أوضاع الأسرى الفلسطينيين منذ 7.10.2023"[بالعبرية]؛ منظمة بتسيلم (בצלם)، تقرير بعنوان: "مرحبًا بكم في الجحيم"، آب 2024[بالعبرية].

معلوماتٍ عن 24 أسيرًا فلسطينيًا توفّوا في حجز مصلحة السجون عبر: الردود المقدّمة على الطلبات المستندة لقانون حرية المعلومات، والتي تم تقديمها إلى مصلحة السجون الإسرائيلية؛ معلومات تم نشرها حول مشاركة أطباء من قبل العائلات في عمليات تشريح؛ والاطلاع على الملفات الطبية التي وردت من مصلحة السجون؛ والمراسلات السابقة بين أطباء لحقوق الإنسان ومصلحة السجون حول الأسرى قبل وفاتهم؛ شهادات معتقلين آخرين؛ تقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية. كما نُشرت أسماء 15 أسيرًا آخرين من قبل السلطة الفلسطينية ومؤسسة الضمير بعد تلقي العائلات إشعارات رسمية من السلطات الإسرائيلية بوفاتهم. بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على ردّ رسمي تلقّته منظمة أطباء لحقوق الإنسان في كانون الأول 2024، سُجِّلت أيضًا ثلاث وفيات إضافية لأسرى في منشآت مصلحة السجون، لكن منظمة أطباء لحقوق الإنسان لم تتمكن من التحقّق من هوية أصحابها. كما هو مفصل في الملحق في القسم الذي يتناول مرافق الاستجواب في مصلحة السجون الإسرائيلية. وبذلك يكون عدد الأسرى الفلسطينيين الذين توفّوا في حجز مصلحة السجون حتى 31 آب 2025 هو 42.

يُظهر تقسيم المعطيات لدى منظمة أطباء لحقوق الإنسان بحسب السجون المختلفة أنه ومنذ اندلاع الحرب توفي سبعة سجناء فلسطينيين في سجن مجيدو، وخمسة في سجن عوفر، و14 في سجن عيادة سجن النقب، وستة في سجن نيتسان/عيادة سجن الرملة[24]، وثلاثة في سجن نفحة/رامون، وواحد في سجن إيشل، وستة في مراكز الاحتجاز في الجلمة وعسقلان المستخدمة للتحقيقات.

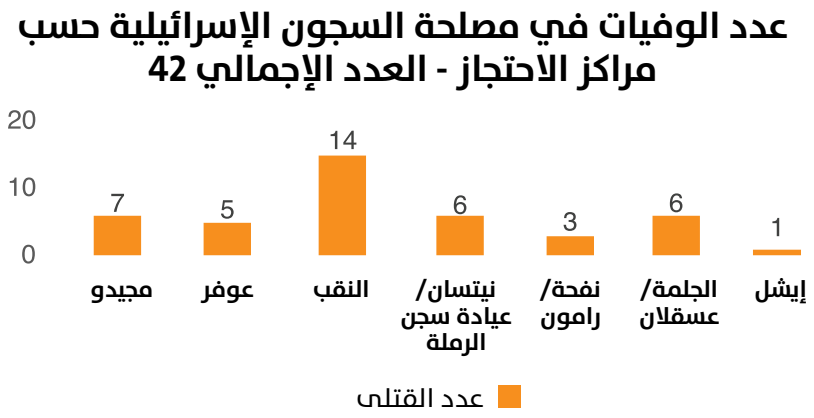

[24] ماراش: المركز الطبي التابع لمصلحة السجون الإسرائيلية، يقع في سجن نيتسان، ويعتبر المركز الطبي الرئيسي التابع لمصلحة السجون الإسرائيلية.

تُظهر البيانات أيضًا أن قتل الأسرى الفلسطينيين أثناء الاحتجاز لم يقتصر على الفترة الأولى من الحرب فحسب، بل أصبح سياسة مستمرة منذ أكثر من 22 شهرًا:

- **في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023،** من بداية تشرين الأول حتى نهاية كانون الأول، توفّي ستة فلسطينيين في مرافق مصلحة السجون: أربعة من الضفة الغربية (اثنان منهم في مجيدو، واحد في عوفر، وواحد في عيادة سجن الرملةالنقب) واثنان من غزة توفيا في مركز اعتقال شكما.
- **خلال عام 2024،** من بداية كانون الثاني إلى نهاية كانون الأول، توفّي 21 فلسطينيًا في مرافق مصلحة السجون: تسعة منهم من الضفة الغربية (واحد توفي في سجن مجيدو، وواحد في سجن عوفر، وواحد في سجن عيادة سجن الرملةالنقب، واثنان في عيادة سجن الرملة، وواحد في سجن نفحة، وواحد في سجن رامون واثنان في مركز احتجاز الجلمة)، تسعة معتقلين فلسطينيين من غزة (توفي اثنان في سجن عوفر، وأربعة في سجن عيادة سجن الرملةالنقب، واثنان في عيادة سجن الرملة وواحد في مركز احتجاز عسقلان)؛ وثلاثة سجناء فلسطينيين يحملون الجنسية الإسرائيلية (توفي واحد في عيادة سجن الرملة، وواحد في سجن إيشل وواحد في مركز احتجاز الجلمة).
- **خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025،** من بداية كانون الثاني إلى نهاية آب، توفي 15 معتقلاً فلسطينيًا في مرافق مصلحة السجون الإسرائيلية: عشرة فلسطينيين من الضفة الغربية (أربعة توفوا في سجن مجدو، وواحد في سجن عوفر، وأربعة في سجن عيادة سجن الرملةالنقب، وواحد في سجن رامون)؛ وخمسة فلسطينيين من غزة (أربعة توفوا في سجن عيادة سجن الرملةالنقب وواحد في مراش).

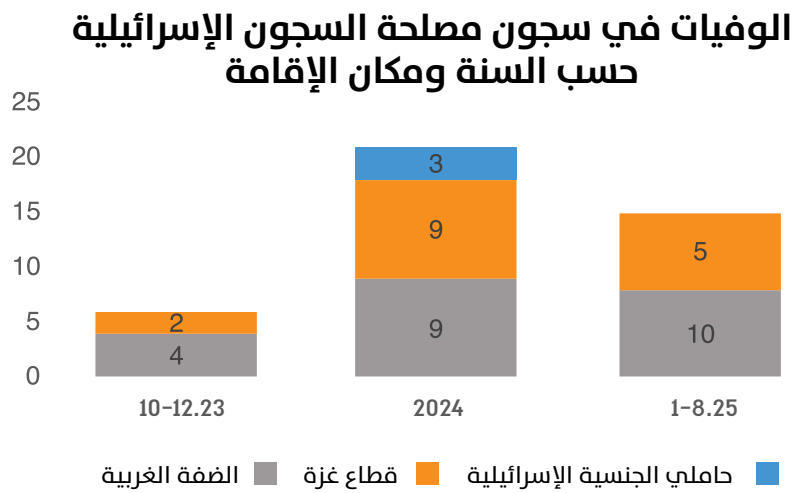

تشير هذه البيانات والتفصيل في الملحق إلى أن فلسطينيين اثنين بالمعدّل توفوا شهريًا في مرافق مصلحة السجون الاسرائيلية، وأن عدد القتلى كان يرتفع كل شهر مع مرور الوقت، سواء بين المعتقلين الفلسطينيين من الضفة الغربية أو بين المعتقلين من قطاع غزة. هذه الحقيقة - إلى جانب حقيقة وقوع الوفيات في أوقات مختلفة في جميع مراكز الاحتجاز التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية تقريبًا، التي تضم سجناء فلسطينيين - تشير إلى استمرارية ونهج منظم للقتل داخل مراكز الاحتجاز التابعة لمصلحة السجون الإسرائيلية.

وتُظهر مراجعة للمعلومات التي نشرت حول عشر عمليات تشريح شارك بها طبيب من طرف العائلات لأسرى فلسطينيين توفوا في الاحتجاز، أنماطًا مقلقة من العنف الجسدي إلى جانب الإهمال الطبي. وفقاً للمعلومات المنشورة، في خمسة من الحالات وُجدت آثار عنف واضحة وفي حالتين من هذه الحالات، تمَّ تحديد إصابات واضحة تتسق مع الضرب أو استخدام الأصفاد. تمّ العثور أيضًا على كسور متعددة في الأضلاع، ونزيف على سطح الجلد أو بالقرب من الأعضاء الداخلية، وجروح قطعية في الأعضاء داخل البطن. في حالة ثالثة، وُجد نزيف داخل الجمجمة، ناجم على الأرجح عن ضربة أثناء الاعتقال. في بعض الحالات اجتمع العنف الجسدي مع أمراض مزمنة خطيرة، مما ساهم في الوفاة.

كما وُثِّق إهمال طبي واضح في 6 من أصل 10 حالات. ثلاث منها على الأقل ناجمة مباشرة عن الإهمال منها: حالة سوء تغذية حاد، حالة سرطان دم لم يُعالج، حالة سكري حُرم صاحبها من الإنسولين. وفي حالات أخرى سُجّلت التهابات حادة غير معالجة وغياب متابعة للأمراض المزمنة. في جميع هذه الحالات، كان العلاج الطبي في الوقت المناسب، والتغذية الكافية، أو الحصول على الأدوية الأساسية كفيلاً بمنع الوفاة.

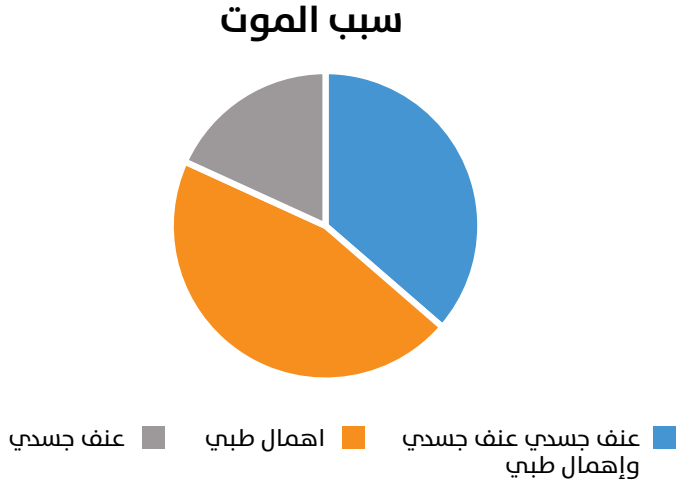

ورغم أن التقرير يركّز على الأسرى المصنَّفين كـ"أسرى أمنيين"، يُذكر أن منظمة أطباء لحقوق الإنسان تلقّت معلومات رسمية تفيد بأنه بين تشرين الأول 2023 ونهاية أيلول 2024 توفّي أيضًا في حجز مصلحة السجون 25 سجينًا مصنّفين كأسرى جنائيين، تسعة منهم فلسطينيون.

2.2. الوفاة أثناء الاحتجاز لدى الجيش

نظرًا لأن الجيش الإسرائيلي اعتقل آلاف الفلسطينيين خلال العامين الماضيين، وبسبب نقص القدرة الاستيعابية في مرافق مصلحة السجون، جرى احتجاز المعتقلين من غزة في معسكرات/ مواقع عسكرية، لفترات طويلة دون نقلهم إلى مصلحة السجون. وبخلاف الوضع قبل الحرب، حيث كانت مصلحة السجون هي الجهة المركزية للاحتجاز في إسرائيل، تحوّلت تلك المعسكرات إلى مراكز اعتقال إضافية للفلسطينيين الذين صُنّفوا من قبل إسرائيل كـ"مقاتلين غير شرعيين".[25] تشير المعلومات التي جمعتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان، وتمّ الكشف عنها خلال العامين الماضيين، إلى أنّ هذه المعسكرات لم تكن مهيأة أصلًا لاحتجاز البشر، ناهيك عن الحجز لفترات طويلة. وشهد فلسطينيون اعتقلوا في تلك المعسكرات وأطباء إسرائيليون زاروا معسكر "سديه تيمان" - الذي تحوّل إلى المعسكر العسكري المركزي للاحتجاز، بأن تلك المعسكرات كانت مُعدّة للتعذيب وسوء المعاملة، وأن عشرات الفلسطينيين من غزة ماتوا فيها.[26]

أكّدت منظمة أطباء لحقوق الإنسان، استنادًا إلى ردٍّ رسمي على طلب حرية معلومات، أن 43 أسيرًا فلسطينيًا من غزة توفّوا في حجز الجيش بين تشرين الأول 2023 ونهاية أيار 2024. بالإضافة إلى ذلك، وكما هو مفصّل في الملحق، وفق معلومات مستمَدّة من الشهادات والردود الرسميّة على الاستفسارات الفردية التي تلقاها مكتب شؤون الأسرى التابع للسلطة الفلسطينية، فإن تسعة أسرى آخرين من قطاع غزة، توفوا أثناء حجز الجيش بعد أيار 2024. في المجمل، توفي على الأقل 52 فلسطينيًا في الحجز العسكري من تاريخ 7 تشرين الأول 2023 وحتى 31 آب 2025.

نتيجةً لسياسة الإخفاء التي تمّ وصفها في الفصل الأول، لا تتوفر لدى منظمة أطباء لحقوق الإنسان أي معلومات رسمية بشأن أسماء جميع المعتقلين الـ 43 الذين لقوا حتفهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من الحرب، أو بشأن ظروف وفاتهم. مع ذلك، ووفق الشهادات التي جمعها محامون من قبل أطباء لحقوق

[25] حول معنى تعريف "المقاتلين غير الشرعيين" وما يترتب على هذا التعريف من انتهاكات للحقوق، انظر: مركز الدفاع عن الفرد (המוקד להגנת הפרט) ومنظمة بتسيلم (בצלם)، "من دون محاكمة – الاعتقال الإداري للفلسطينيين من قبل إسرائيل وقانون احتجاز المقاتلين غير الشرعيين"، تشرين الأول 2009؛ وانظر أيضًا: اللجنة الإسرائيلية لمناهضة التعذيب، "قانون احتجاز المقاتلين غير الشرعيين (التعديل رقم 4 والتشريع المؤقت – السيوف الحديدية)"، تموز 2024 [بالعبرية].

[26] CNN, 'Strapped down, blindfolded, held in diapers: Israeli whistleblowers detail abuse of Palestinians in shadowy detention center', May 2024

الإنسان من معتقلين من غزة احتُجزوا لفترات متفاوتة في سديه تيمان، فإن عددًا من الأسرى لقوا حتفهم نتيجةً للعنف الجسدي الذي مارسه الجنود في معسكرات الاعتقال، والذي أدى إلى وفاتهم. وفي حالات أخرى، توفي أسرى نتيجة حرمانهم من الرعاية الطبية الأساسية رغم شكواهم المتكررة لأيام.

فيما يتعلق بهويات المعتقلين الذين توفوا في الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، شارك طبيب من قبل العائلة في تشريح جثة معتقل من غزة، توفي في كانون الأول 2023 أثناء احتجازه العسكري.[27] بالإضافة إلى ذلك وكما هو موضح في الملحق، تمَّ الحصول على أسماء خمسة أسرى توفوا قبل نهاية أيار 2024، من خلال شهادات جُمعت من أعضاء الطاقم الطبي للمعتقلين الذين زارتهم منظمة أطباء لحقوق الإنسان أثناء احتجازهم. وكما ذكرنا سابقًا، بدأ الجيش الإسرائيلي، ابتداءً من أيار 2024، بتقديم إجابات حول مكان احتجاز الأسرى الفلسطينيين من غزة. وبهذه الطريقة، تمكّنت منظمة "الضمير" ومكتب شؤون الأسرى التابع للسلطة الفلسطينية ومنظمات أخرى من الحصول على إجابات رسمية حول هويات 19 معتقلاً إضافيًا من قطاع غزة توفوا قبل نهاية أيار 2024.

في المجمل، تمَّ توثيق هوية 25 معتقلاً من قطاع غزة توفّوا في الحجز العسكري قبل نهاية أيار 2024. بينما تظل هوية 18 فلسطينيًا من قطاع غزة مجهولة رغم اعتراف الجيش بوفاتهم في الحجز في الفترة ما بين تشرين الأول 2023 ونهاية أيار 2024، ويرفض الجيش إعطاء أي معلومات عنهم. وفيما يتعلق بالمعتقلين الذين توفوا في الاحتجاز العسكري منذ بداية حزيران 2024 وحتى نشر هذا التقرير، فقد تمكنت منظمة أطباء لحقوق الإنسان من جمع شهادات بشأن معتقل واحد توفي في معسكر عوفر، كما تمكنت منظمة الضمير والسلطة الفلسطينية من الحصول على إجابات رسمية بشأن 8 معتقلين من قطاع غزة توفوا في مراكز الاحتجاز العسكرية بعد حزيران 2024 وحتى 31 آب 2025.

تشير البيانات والمعلومات إلى أنه منذ اندلاع الحرب وحتى نهاية آب 2025، استشهد 29 أسيرًا فلسطينيًا من قطاع غزة في معسكر سديه تيمان، وسبعة في معسكرات أخرى بالمنطقة الجنوبية، وخمسة في مستشفى سوروكا بعد نقلهم إليه من منشآت عسكرية مختلفة، واثنان في معسكر عوفر، وواحد في معسكر عناتوت. ولا يُعرف مكان وفاة ثمانية أسرى فلسطينيين آخرين من غزة.

[27] كما سيُفصَّل لاحقًا في الفصل الثالث بشأن الأسرى من غزة الذين ماتوا وهم محتجزون لدى الجيش أو مصلحة السجون (שב"ס)، لم يتمكّن الأطباء الممثلون لعائلاتهم من حضور عمليات التشريح، إذ امتنع الجيش عن إبلاغ العائلات أو الطبيب الأحمر بحدوث الوفاة. وفي معظم الحالات، يتم تلقي إشعار بوفاة أسير من غزة بعد مرور عدة أشهر على موته، وفقط عندما يتقدم وكيل قانوني بطلب رسمي بالنيابة عن العائلة لتحديد مكانه.

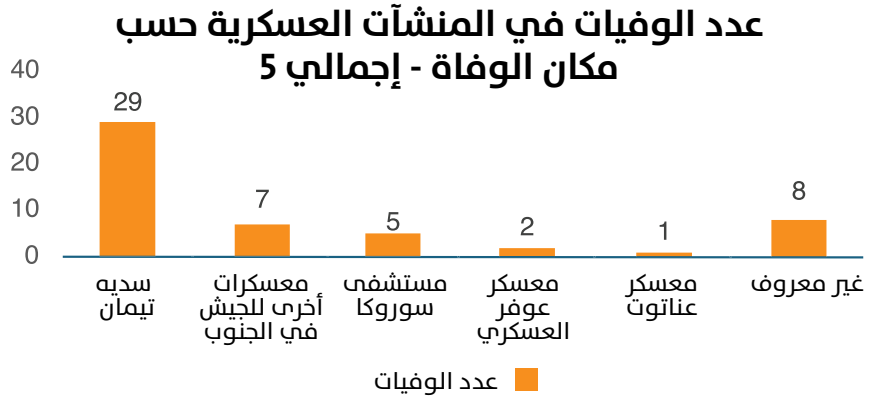

بالتقسيم بحسب الفترات:

- **في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023،** توفي 21 فلسطينيًا من غزة في الاحتجاز العسكري: 16 منهم توفوا في معسكر سديه تيمان، وواحد في معسكر عوفر، وواحد في معسكر عناتوت، واثنان في معسكرات أخرى في منطقة الجنوب، وواحد في مستشفى سوروكا.

- **في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024،** توفي 22 فلسطينيًا في السجون العسكرية: 13 منهم توفوا في سديه تيمان، وخمسة في معسكرات عسكرية أخرى في منطقة الجنوب، وأربعة في مستشفى سوروكا.

- **خلال العام الماضي، بين مطلع حزيران 2024 ونهاية آب 2025،** توفي تسعة فلسطينيين في الحجز العسكري: أحدهم في معسكر عوفر، وثمانية آخرون لم يُعرف مكان وفاتهم. تجدر الإشارة إلى أن الجيش يرفض تقديم معلومات محدّثة وكاملة عن عدد الوفيات أثناء احتجازه للمعتقلين في الفترة التي تلت أيار 2024، وأن الأعداد قد تكون أعلى مما هو وارد في هذا القسم من التقرير.

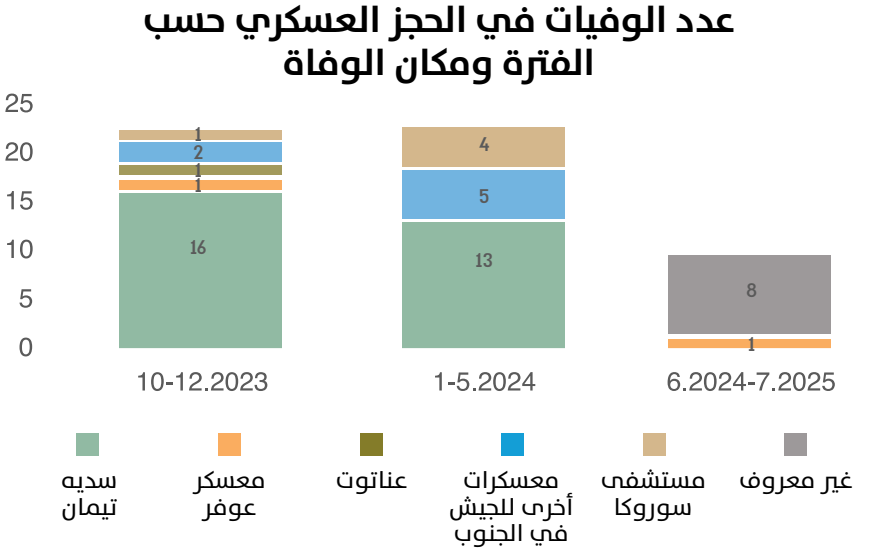

تُظهر البيانات المذكورة أعلاه أنه في الأشهر الثمانية الأولى منذ تشرين الأول 2023، والتي رفض خلالها الجيش الإسرائيلي تقديم أي معلومات عن مصير الفلسطينيين من قطاع غزة الذين أسرهم جنوده، توفي العشرات من الأسرى الفلسطينيين وهم في الحجز لدى الجيش. يؤكد العدد المرتفع لحالات الموت في معسكر سديه تيمان، الذي كان آنذاك معسكر الاعتقال العسكري الرئيسي، ادعاء عدد من منظمات حقوق الإنسان بأنه كان معسكر تعذيب، بل وحتى، كما يمكن استنتاجه من البيانات الواردة هنا، منشأة كان موت المعتقلين الفلسطينيين فيها أمرًا روتينيًا. إضافة إلى ذلك، تُظهر البيانات التي جمعتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان منذ حزيران 2024 أنه وحتى بعد الكشف عن الفظائع في سديه تيمان[28] لم تتوقف حالات الموت.

[28] منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: "اغلقوا معسكر سديه تيمان"، نيسان 2024.

3. التّستر

وفقًا لقانون التحقيق في أسباب الوفاة، للعام 1958 ، فعندما يموت إنسان وهو قيد الاعتقال يكون واجبًا على المسؤول عن المنشأة التي كان السجين محتجزًا فيها قبل وفاته إبلاغ الشرطة بذلك فورًا.[29] إن عدم تقديم مثل هذا الإخطار هو مخالفة جنائية، والعقوبة عليها هي السجن لمدة ثلاثة أشهر. ويقضي القانون أيضًا بأنه في كل حالة وفاة لسجين وهو في الحجز يحقّ للشرطة، وللمستشارة القانونية للحكومة، أو لوكيله ولعائلته أن يطلبوا من قاضي الصلح فتح تحقيق في"سبب الوفاة".[30] تعمل سلطات الحجز في إسرائيل - مصلحة السجون (شَباس) والجيش - منذ أكتوبر 2023 بالمخالفة للقانون فيما يخص وفاة الفلسطينيين في الحجز. ففي حالات كثيرة لم تتلقَّ العائلات أي إشعار بوفاة قريبها لكي تتمكن من طلب فتح تحقيق يشمل إجراء تشريح، وفي حالات أخرى لم تُنقل الجثة للتشريح من قبل سلطات الحجز، وفي عدد من الحالات أُجري التشريح دون تمكين حضور طبيبٍ عن العائلة رغم طلبها. لقد شكّل هذا النهج من قِبل سلطات الحجز أداة مركزية للتستر ولإخفاء سبب وفاة عشرات الفلسطينيين منذ تشرين الأول 2023، وبذلك تُمنع محاكمة المسؤولين عن القتل المنهجي الذي وُصف في الفصل السابق.

3.1. عدم إبلاغ العائلات بوفاة أبنائها

ينصّ قانون التحقيق في أسباب الوفاة على أن لأسرة الشخص الذي مات أثناء وجوده في الاعتقال حقًّا في التوجّه إلى المحكمة بطلب التحقيق في سبب الوفاة، بما في ذلك الفحص أو التشريح للجثة كجزء من التحقيق. ولكي يكون هذا الحق متاحًا، يفترض أن تتلقى العائلات إشعارًا بوفاة قريبها. وكجزءٍ من سياسة الإخفاء التي يتبعها الجيش الإسرائيلي، فمنذ تشرين الأول 2023 لا تتلقى عائلات الأسرى الفلسطينيين من قطاع غزة أي إشعار رسمي بخصوص وفاة قريبهم. وكما هو معروض في الملحق، ففي بعض الحالات علمت العائلات بالوفاة عبر وسائل الإعلام الإسرائيلية. لم تُنقل إشعارات الوفاة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فور حصول الوفاة بسبب حجب وصول المنظمة إلى الأسرى من جانب السلطات في إسرائيل، ولا إلى السلطة الفلسطينية كما كان معمولاً به قبل الحرب. وبذلك حرم الجيش والسلطات في إسرائيل العائلات من حقها في التحقّق من سبب وفاة أحبائها. ونتيجة لهذه السياسة غير القانونية، فإنه حتى بعد 22 شهرًا من اندلاع الحرب لا تزال هويات ما لا يقلّ عن 18 أسيرًا فلسطينيًا من قطاع غزة ممن توفّوا في الحجز الإسرائيلي مجهولة، وعائلاتهم ليست على علم أصلاً بوفاتهم - وهكذا لا تستطيع هذه العائلات ممارسة حقها في كشف الحقيقة واستجلاء ظروف الوفاة.

[29] المادة 22 من قانون التحقيق في أسباب الوفاة، لسنة תש"ח–1958 (1958).
[30] المادة 91 من قانون التحقيق في أسباب الوفاة، لسنة תש"ח–1958 (1958).

وفي حالة الأسرى الفلسطينيين من قطاع غزة الذين توفّوا في حجز الجيش وكانت هوياتهم معروفة، فقد وصلت أسماؤهم وتأكيد وفاتهم بعد أشهر كثيرة من الوفاة على شكل ردود على طلبات فردية لتحديد أماكنهم؛ وفي بعض الحالات، لم تتلقَّ العائلة لأكثر من عام أي تحديث حول الوفاة أو مكانها أو ظروفها، بل وحتى مكان الجثة وشروط حفظها.

لقد نُفّذت سياسة الإخفاء والتّستر أساسًا فيما يتعلق بوفاة فلسطينيين من قطاع غزة في الحجز، ولكن ليس بحقهم وحدهم. ففي حالات وفاة أسرى فلسطينيين من سكان الضفة الغربية اعتادت السلطات الإسرائيلية إبلاغ السلطة الفلسطينية، وهذه بدورها كانت تُبلّغ العائلة. ومع ذلك، ففي عدد من الحالات لم تُنفَّذ هذه الواجبات. مثال على ذلك قضية سميح عليوي، 61 عامًا من نابلس في الضفة الغربية، الذي توفي في 6 تشرين الثاني 2024 بعد نقله إلى المستشفى. لقد تلقت زوجته وأبناؤه إشعارًا بوفاته بعد عشرة أيام من الوفاة، ولم يصل إلا بعد توجّه من وزارة الأسرى في السلطة الفلسطينية للاستفسار عن مصيره.

3.2. عدم نقل الجثامين من مرافق الحجز العسكرية لغرض التشريح وعدم إجراء تشريحات بعد الوفاة

وفقًا لردٍّ على طلب يستند إلى قانون حرية المعلومات تقدّمت به منظمة أطباء لحقوق الإنسان إلى وزارة الصحة ومعهد الطب الشرعي (أبو كبير)، ففي الفترة ما بين تشرين الأول 2023 وحتى نهاية شهر آذار 2024 - وهي فترة معلوم أنه توفّي خلالها 35 فلسطينيًا في حجز الجيش الإسرائيلي - لم ينقل الجيش أي جثمان إلى معهد الطب الشرعي لإجراء تشريح بغرض التحقّق من سبب الوفاة. وبحسب ردّ المتحدث باسم الجيش على مقالة في صحيفة "هآرتس" بتاريخ 7 آذار 2024، فإن "كل حالة وفاة تُحقَّق فيها الشرطة العسكرية"،[31] لكن ليس واضحًا ما معنى التحقيق عندما لا تُنقل الجثامين إلى معهد الطب الشرعي الوحيد في إسرائيل المخوّل بإجراء التشريح.

مثال بارز على التستر من جانب الجيش بواسطة عدم نقل الجثامين للتشريح هو قضية حمدان عنابة، 44 عامًا من قطاع غزة، الذي اعتُقل في نهاية تشرين الثاني 2023. توفي عنابة في 2 كانون أول 2023، بعد يوم واحد من نقله إلى معسكر سديه تيمان. لم تعلم عائلته بوفاته إلا بعد ما يقارب السنة، في بداية تشرين الأول 2024. وفور تلقي الإشعار بوفاته قُدِّم طلب بواسطة محامٍ يمثّل العائلة لفتح تحقيق بغرض استجلاء سبب الوفاة، ولإجراء تشريح بحضور طبيب عن العائلة. ومع تقديم الطلب تبيّن أن جثمان عنابة كان محفوظًا

[31] صحيفة هآرتس (הארץ)، "27 فلسطينيًا من غزة ماتوا في مراكز الاعتقال العسكرية في إسرائيل منذ بداية الحرب"، 7 آذار 2024 [بالعبرية].

بالتجميد طوال تلك الفترة، وأنه نُقل إلى معهد الطب الشرعي فقط عقب تقديم الطلب من قبل العائلة.

مثال آخر هو قضية ع.م.، 42 عامًا من قطاع غزة، الذي توفي في مستشفى أساف هروفيه في كانون أول 2024 بعد نقله من سجن عيادة سجن الرملةالنقب إلى الاستشفاء بسبب تدهور حالته الطبية. لقد حُفظ جثمان ع.م. بالتجميد لمدة نحو شهر قبل أن يُنقل إلى معهد الطب الشرعي. ونتيجة فترة التجميد وعدم نقل الجثمان فورًا بعد الوفاة قرر معهد الطب الشرعي أنه لا جدوى بعد الآن من إجراء التشريح، لأن التشريح لن ينجح في الوقوف على سبب الوفاة.

وحتى في الحالات التي أُجريت فيها تشريحات، فإن جثامين الأسرى الفلسطينيين الذين توفّوا في الحجز لم تُسلّم للعائلات لغرض الدفن. إن إسرائيل تواصل احتجاز الجثامين لجميع الفلسطينيين الذين ماتوا أثناء احتجازهم منذ تشرين الأول 32.2023 إن احتجاز جثامين الأسرى الفلسطينيين وجثامين فلسطينيين آخرين قُتلوا على يد الجيش الإسرائيلي هو استمرار لتطبيق سياسة إسرائيلية رسمية بدأت قبل تشرين الأول 2023. ففي قرارٍ لمجلس الوزراء الإسرائيلي (الكابينت) عام 2017 تقرّر أنه وفق معايير محدّدة يمكن احتجاز جثامين الأسرى الفلسطينيين الذين ماتوا في الحجز لاستخدامها كورقة مساومة في أي صفقة تبادل أسرى مستقبلية. ومنذ تشرين الأول 2023 وُسِّعت هذه المعايير بحيث طُبّقت أيضًا على جثامين فلسطينيين لا تنطبق عليهم المعايير السابقة.

إن هذه السياسة، بالإضافة إلى المساس الشديد بكرامة الميت وبحق أسرته في دفنه، هي أداة إضافية للتّستر على أسباب الوفاة ولمنع العائلات من إمكانية كشف الحقيقة الكامنة وراء وفاة قريبهم.

3.3. إجراء عمليات تشريح من دون حضور طبيب عن العائلة

وفق إجراءات وحدة التحقيقات والاستخبارات في الشرطة الإسرائيلية، فإن من حقّ أسرة المتوفّى، إذا قررت الشرطة والمحكمة أن تُنقل جثته إلى معهد الطب الشرعي لإجراء تشريح، أن تطلب حضور طبيب عن العائلة لغرض المعاينة والرقابة على الإجراء.33 وبالاستناد إلى هذا الإجراء، تمكن أطباء ممثلين عن العائلات من المشاركة في عشر عمليات تشريح بعد الوفاة لأسرى فلسطينيين. وفي حالات أخرى منع هذا الحق في حضور طبيب عن العائلة رغم تقديم طلبات بهذا الشأن إلى المحكمة. وفي أربع حالات طالبت فيها منظمة أطباء لحقوق الإنسان ومحامو العائلة بحضور طبيب عن العائلة لم

[32] صحيفة هآرتس (٢٨٢)، "بعد خمسة أشهر على وفاة فتى في السابعة عشرة من عمره في السجن وكان يعاني من نقص في الوزن، إسرائيل ترفض تسليم جثته"، 31 آب 2025[بالعبرية].
[33] الإجراء الإداري رقم 300.01.258 الصادر عن قسم التحقيقات والاستخبارات في الشرطة الإسرائيلية.

تُكلّف الشرطة نفسها عناء إبلاغ العائلات بموعد التشريح، ولذلك أُجري التشريح دون حضور طبيب عن العائلة:

في قضية خالد الشاويش،[34] البالغ 53 عامًا من مخيم الفارعة في الضفة الغربية، قدّم محامي العائلة طلبًا إلى المحكمة لحضور طبيب عن العائلة، وفي 23 شباط 2024 صدر قرار بإجراء التشريح بحضور طبيب عن العائلة. على الرغم من ذلك، تبيّن بعد عدة أيام، في 28 شباط، أن التشريح أُجري بالفعل دون إشعار العائلة ودون إتاحة إمكانية تنسيق حضور الطبيب عنها للإشراف على التشريح. وفي اتصال لممثل منظمة أطباء لحقوق الإنسان مع معهد الطب الشرعي تبيّن أنّ الوحدة المحقِّقة في الشرطة أرسلت إليهم قرارًا يأمر بإجراء التشريح، من دون أن تُعلمهم بضرورة التنسيق مع العائلة.

في قضية مصعب عديلي، البالغ 20 عامًا من حوّارة في الضفة الغربية، وبعد أن قدّمت العائلة طلبًا لإجراء تشريح بحضور طبيب عنها، تبيّن أن الشرطة كانت قد طلبت إجراء التشريح دون إبلاغ العائلة. وبسبب ذلك أُجري التشريح دون إمكانية تنسيق حضور طبيب عن العائلة.

في قضية ناصر الرّدايدة، البالغ 49 عامًا من منطقة بيت لحم في الضفة الغربية، في 22 نيسان 2025 أمرت المحكمة بإجراء فحص خارجي للجثمان بحضور طبيب عن العائلة (العائلة لم ترغب في إجراء التشريح لأسباب دينية). وقد كشف الاستيضاح مع معهد الطب الشرعي في اليوم نفسه أن الفحص الخارجي أُجري بالفعل من دون إشعار العائلة ودون تمكينها من تنسيق حضور طبيب عنها، لأن الشرطة لم تُبلغ معهد الطب الشرعي بطلب العائلة.

في قضية فيصل نصر الله، البالغ 22 عامًا من منطقة جنين، على الرغم من تقديم طلب إلى المحكمة من محامي العائلة لإجراء التشريح بحضور طبيبٍ عنها، أُجري التشريح من دون إبلاغ العائلة أو محاميها، وذلك لأن الشرطة أحالت إلى معهد الطب الشرعي قرار المحكمة بإجراء التشريح من دون أن تُعلم المعهد بطلب العائلة.

من المهم الإشارة إلى أنه حتى عندما يحضر طبيب عن العائلة، فإن التقرير الذي يقدّمه هو أولي فقط، وفي حالات كثيرة يصعب الوصول إلى استنتاج بخصوص سبب الوفاة. إن عملية التشريح تشمل الاطلاع على عدد كبير من الأنسجة من أعضاء مختلفة ونتائج فحوصات الدم أو السوائل. ولذلك فإن الحصول على نتائج بقية الفحوصات والرأي النهائي لأطباء معهد الطب الشرعي له أهمية عظيمة. وللتوضيح، ففي حالات الوفاة المفاجئة، عملية التشريح التي تشمل فحص الأنسجة وإجراء تشريح مجهري تنتهي باستنتاجات قاطعة فقط في حوالي 60% من الحالات.[35]

[34] معلومات إضافية حول الحالة الصحية لخالد الشاويش قبل وفاته في الملحق المرفق.
[35] دورية PLOS ONE، مقال بعنوان: "الموت المفاجئ الطبيعي وغير المعروف: قيمة التحقيق الجيني بعد الوفاة"، 8 كانون الأول 2016 [بالإنجليزية].

3.4. تأخيرات منهجية في إجراء عمليات التشريح بعد الوفاة

وفق عددٍ من المعايير الدولية يجب إجراء عملية التشريح بعد الوفاة في أقصر وقتٍ ممكن، لتقليل احتمال تعفّن الأنسجة وزيادة فرصة تحديد ظروف الوفاة. وتُشير معظم الإجراءات إلى أن إجراء التشريح خلال 48 ساعة من استلام الجثمان هو الإطار الزمني المثالي.36 إن تبريد الجثمان وتجميده لا يمنعان التغيّرات اللاحقة للموت، بل يؤخرانها فقط. تشمل هذه التغيّرات، من جملة أمور أخرى، عملية التحلّل البيولوجي للأنسجة والخلايا، وبعد ذلك تعفّن الأنسجة، وهذه قد تؤثّر تأثيرًا كبيرًا على القدرة التشخيصية للفحص الباثولوجي. وفي الجثامين التي تُبرّد إلى درجة حرارة 2–4 درجات مئوية يتأخر التعفّن لمدة أسبوع، لكنه سيحصل في النهاية.[37]

بحسب المعطيات التي جُمعت في عمليات الترشيح بعد الوفاة من قبل منظمة أطباء لحقوق الإنسان، فإن متوسط التأخير بين تاريخ إعلان وفاة السجين وإجراء التشريح هو 14 يومًا. وفي جميع الحالات أُجري التشريح بعد أسبوع على الأقل من الوفاة. وفي حالتين (مصطفى أبو عرّة وحمدان عنابة) أُجري التشريح بعد أكثر من شهر من الوفاة. إن هذه التأخيرات تؤثر تأثيرًا كبيرًا على القدرة التشخيصية للفحص بسبب التعفّن المتقدّم. وفي حالة ع.م.، الذي حُفظ جثمانه بالتجميد لمدة نحو شهر، تخلّى أطباء الطب الشرعي حتى عن إجراء التشريح لأن تعفّن الأنسجة المتقدّم، بحسب رأيهم المهني، يجعل الفحص بلا قيمة.

3.5. عدم تقديم المسؤولين للمحاكمة وعدم تلقي نتائج التحقيق

في جميع الحالات العشر التي شارك فيها أطباء نيابة عن عائلات الأسرى في التشريح، كانت مشاركة الأطباء عن العائلات سلبية، أي إن الطبيب يطّلع على سير التشريح ولا يشارك بنفسه في إجرائه. وبعد كل تشريح نقل الأطباء إلى محامي العائلة ملخصًا أوليًا لنتائج التشريح ولما برز في إطار اطلاعهم على سير التشريح. وقد أُجري بعض هذه التشريحات في الشهرين الأخيرين من عام 2023 أو خلال عام 2024، وكان آخرها الذي شارك فيه طبيب عن العائلة في شهر آب 2025.

وبقدر ما هو معلوم لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان، ومن بين جملة أمور أخرى، استنادًا إلى تحديثات من محامي العائلات، لم تُستلم في أيٍّ من التحقيقات التي شارك فيها أطباء من قبل العائلات في التشريح نتائج نهائية بخصوص سبب الوفاة، ولم يُقدَّم أي لائحة اتهام ضد جندي، أو سجّان، أو طبيبٍ من مصلحة السجون، أو أي صاحب وظيفة آخر. وبناءً على ذلك، فإن

[36] وكلية الأطباء الملكية لعلماء الأمراض (Royal College of Pathologists – RCPath)، "سلسلة من الإرشادات لعمليات التشريح بعد الوفاة"، تموز 2025 [بالإنجليزية].
[37] سبِتز وديّاز Spitz & Diaz (محرران)، "التحقيق الطبي-الشرعي في أسباب الوفاة وفق سبِتز وفيشر: إرشادات لتطبيق علم الأمراض في التحقيقات الجنائية"، تشرين الأول 2020. [بالإنجليزية]

هذه التحقيقات هي في الواقع ورقة تين للسلطات في إسرائيل من أجل خلق وَهْم تطبيق منظومة التحقيق والإنفاذ. فعليًا، حتى في حالات الوفاة التي أشارت فيها تقارير التشريح الأولية التي كتبها أطباء العائلات إلى دلائل واضحة على العنف والتعذيب والإهمال الطبي الخطير أو التجويع، لم يُحاكم أحد من مصلحة السجون أو من الجيش – حتى بعد مرور أكثر من سنةٍ ونصف في بعض الحالات منذ الوفاة ومنذ إجراء التشريح.

ملخص

إنّ السياسة الرسمية للإخفاء القسري التي انتهجها الجيش الإسرائيلي منذ السابع من تشرين الأول 2023، لا تتيح حتى يومنا هذا الوقوف على العدد الإجمالي للأسرى الفلسطينيين الذين توفّوا في الحجز الإسرائيلي خلال العامين الماضيين، ولا تُمكّن من التحقّق من الحقيقة الكامنة وراء ظروف وفاة كثيرين منهم.

إنّ البيانات والمعطيات الكثيرة التي جرى استعراضها في هذا التقرير، إلى جانب السياسة المعلنة التي جرى تناولها بإسهاب في تقارير سابقة لمنظمة أطباء لحقوق الإنسان[38] حول الاعتقالات الجماعية وغير القانونية، والتعذيب، ومنع العلاج الطبي، وتدهور ظروف الاعتقال - لا تترك مجالاً للشك في أنّ موت عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين قد نُفِّذ بطريقة منهجية على أيدي جنودٍ وسجّانين تابعين لسلطات الاحتجاز الإسرائيلية، بتشجيعٍ مباشرٍ أو، على الأقل، بموافقةٍ ضمنيةٍ من المسؤولين عنهم. إنّ العدد الكبير للأسرى الفلسطينيين الذين توفّوا في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية منذ السابع من تشرين الأول 2023، بالمقارنة مع السنوات السابقة، يُظهر بوضوح أنّ قتل الفلسطينيين أثناء احتجازهم كان وما زال وسيلة إضافية لقمعهم منذ اندلاع الحرب. إلى ذلك، فإنّ تستر سلطات التحقيق والقضاء في إسرائيل على التحقيقات المتعلقة بأسباب الوفاة، إلى جانب عدم تقديم أيّ مسؤولٍ إلى المحاكمة أو صدور أيّ إدانةٍ أو تنديدٍ من أصحاب القرار، يؤسّس للاستنتاج بأنّ قتل الأسرى الفلسطينيين أثناء احتجازهم أصبح ظاهرة مألوفة نابعة من سياسةٍ متجذّرةٍ في إسرائيل.

في ظلّ الواقع القاسي الذي يعيشه الأسرى الفلسطينيون في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، وبالنظر إلى سياسة الإخفاء والقتل والتّستر التي تمّ وصفها في هذا التقرير، فإنّ منظمة أطباء لحقوق الإنسان تدعو إلى تحقيقٍ دوليٍّ مستقلٍّ في كلّ ما يتعلّق بوفاة الفلسطينيين في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية، من أجل كشف أسباب وفاتهم وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

إعداد وبحث: **عونج بن درور، وناجي عبّاس**
ساعَدَت في التحرير: **تيرزا لايبوفيتش**

[38] منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: "انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان: أوضاع الأسرى الفلسطينيين منذ 7.10.2023"، شباط 2024[بالعبرية]؛ منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: "اغلقوا معسكر سديه تيمان"، نيسان 2024 [بالعبرية]؛ منظمة أطباء لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان: اعتقال غير قانوني، وتعذيب، وتجويع: معاناة الطواقم الطبية الغزية في المعتقلات الإسرائيلية"، شباط 2025.